الصمت الدستوري

د. هيمن غني سعيد– مدرس
كلية الادارة و الاقتصاد/ جامعة صلاح الدين – اربيل
hemn.saeed@su.edu.krd

د. ريگر فرهاد محمدأمين –مدرس
هيئة الاستثمار–حكومة اقليم كوردستان – العراق
Dr.regrlaw@gmail.com

د. عبدالرحمن حمدي عبد المجيد
مدرس
وزارة الداخلية–حكومة اقليم كوردستان – العراق
abd.hamdi@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الصمت الدستوري، البناء الدستوري، المساومة السياسية، التفسير القضائي، الثغرات.

كيفية اقتباس البحث
سعيد ، هيمن غني ، ريگر فرهاد محمدأمين ، عبدالرحمن حمدي عبد المجيد ، الصمت الدستوري ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Constitutional Silence

Dr.Hemn Ghani Saeed
College of Administration and Economics-University of Salahaddin

Dr. Reagr Farhad Muhammadamin
Board of Investment-Kurdistan Regional Government

Abdulrahman Hamdi Abdulmajeed
Ministry of Interior-Kurdistan Regional Government

Keywords : Constitutional silence, constitutional structure, political compromise, judicial interpretation, loopholes.

How To Cite This Article
Saeed, Hemn Ghani, Reagr Farhad Muhammadamin, Abdulrahman Hamdi Abdulmajeed, Constitutional Silence,, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The frontiers of state power, institutional conduct, and political negotiation are subtly established in the fertile but contentious realm of constitutional silence. Silence serves as a structural mechanism that allows constitutions to stay flexible across time, situations, and crises rather than just being the lack of language. This study looks at how, in systems without clear instruction, constitutional silence influences the allocation of power, encourages judicial interpretation, and opens doors for political negotiation. The paper shows that silence may be both a source of constitutional flexibility and a channel for ambiguity that actors

may use for institutional or political gain by examining comparative situations and theoretical frameworks. In the end, the research aims to shed light on how constitutional orders manage the conflict between what is written and what is purposefully or unintentionally left unwritten, as well as the implications of this conflict for democratic governance, constitutional stability, and the rule of law.

This study highlights the importance of "constitutional silence" in relation to judicial interpretation, legislative action, and the protection of individual rights. A constitution lacking clear provisions often presents difficulties in legal reasoning, leading to a variety of interpretations that may jeopardize the stability and coherence of the law. The study's analysis of case studies and theoretical frameworks demonstrates how cultures adapt to legal ambiguity by showing how constitutional silence can reflect and influence societal values. It also underscores the importance of legislators recognizing and addressing these gaps to prevent the unintentional disregard of individual rights.

الملخص

في مجال الصمت الدستوري، وهو مجال مثمر ولكنه مثير للجدل، تتضح تدريجياً حدود سلطة الدولة، وسلوك المؤسسات، والتفاوض السياسي. فبدلاً من أن يكون مجرد غياب للكلمات، يعمل الصمت كآلية هيكلية تمكّن الدساتير من البقاء قابلة للتكيف عبر الزمن والظروف والأزمات. تدرس هذه الدراسة كيف يؤثر الصمت الدستوري على توزيع السلطة، ويعزز التفسير القضائي، ويخلق فرصاً للتسوية السياسية في الأنظمة التي تفتقر إلى تعليمات واضحة لا لبس فيها. من خلال تحليل سيناريوهات وأطر نظرية متباينة، تُبين هذه الورقة البحثية أن الصمت قد يكون مصدرًا للمرونة الدستورية، وقناةً للغموض قد يستغلها الفاعلون لتحقيق مكاسب مؤسسية أو سياسية. وتسعى الدراسة في نهاية المطاف إلى توضيح كيفية تعامل الأنظمة الدستورية مع التوتر القائم بين ما هو مكتوب وما يُترك عمدًا أو سهوًا دون كتابة، فضلًا عن عواقب هذا التوتر على الحكم الديمقراطي، والاستقرار الدستوري، وسيادة القانون.

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية "الصمت الدستوري" فيما يتصل بالتفسير القضائي، والعمل التشريعي، وحماية الحقوق الفردية. فالدستور الذي يفتقر إلى أحكام واضحة كثيراً ما يفرض صعوبات على الاستدلال القانوني، مما يؤدي إلى ظهور مجموعة متنوعة من التفسيرات التي قد تعرض استقرار القانون وتماسكه للخطر. وقد أظهر تحليل هذه الدراسة لدراسات الحالة والأطر النظرية كيف تتكيف الثقافات مع الغموض القانوني من خلال إظهار

كيف قد يعكس الصمت الدستوري قيم المجتمع ويؤثر عليها. وتؤكد الدراسة أيضاً على أهمية أن يتعرف المشرعون على هذه الفجوات ويسدونها حتى لا يتم تجاهل حقوق الأفراد عن غير قصد.

المقدمة

في القانون الدستوري، يشير "الصمت الدستوري" إلى غياب الأحكام الصريحة بشأن مواضيع معينة في الدستور. وتثير هذه الممارسة مخاوف جدية بشأن سلطة تفسير المحاكم، ووظيفة السلطات التشريعية، والحفاظ على الحقوق الفردية. وعلى الرغم من أهميتها، هناك نقص في الفهم حول كيفية تأثير الصمت الدستوري على التفسيرات القانونية وتوازن القوى بين الفروع الحكومية. والغرض من هذه الدراسة هو التحقيق في آثار الصمت الدستوري على صنع القرار القضائي، ونمو المعايير الدستورية، وإمكانية وجود فجوات في الحماية القانونية، مما يضيف إلى المناقشة الأوسع نطاقًا حول تفسير الدستور والحكم الديمقراطي. إن معرفة كيفية تفسير المحاكم للصمت الدستوري يمكن أن تلقي الضوء على الفلسفة القضائية والمبادئ التي تدعم المنطق القانوني. وقد تتأثر أحكام القضاء في المستقبل بقدرة هذا البحث على إلقاء الضوء على الاستراتيجيات التي يستخدمها القضاة عندما يواجهون قوانين غامضة أو صامتة. و قد تتعرض الضمانات القانونية للمواطنين للخطر بسبب الصمت الدستوري. ويمكن أن يستفيد العمل التشريعي من هذا البحث، مما يضمن تصميم التشريع الجديد لملء هذه الفجوات بشكل مناسب. يتضمن فهم تشكيل المعايير الدستورية فحص كيفية تكيف المجتمعات مع الصمت الدستوري. ويمكن أن يوضح كيف تؤثر العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية على كيفية تفسير البنود الصامتة وتطبيقها. يمكن تحسين توزيع السلطة بين فروع الحكومة من خلال فهم متين للصمت الدستوري. ويمكن لهذه الدراسة أن تعزز المساءلة والانفتاح من خلال المساعدة في تحديد الانتهاكات أو أوجه القصور المحتملة في السلطة الحكومية. و من خلال لفت الانتباه إلى عواقب الصمت الدستوري، يمكن لهذه الدراسة أن تساعد الناس على التحدث عن مدى أهمية الأطر الدستورية الشاملة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من المشاركة المدنية والوعي بالحقوق القانونية.

أهمية البحث Significance of the research :

إن الصمت الدستوري ليس مجرد غياب للنص، بل هو مساحة مقصودة تتصارع فيها المخيلة السياسية والإبداع القضائي وديناميكيات القوة الاجتماعية على المعنى. تكشف دراسة هذا الصمت كيف تتواصل الدساتير من خلال ما لا يُذكر صراحةً، وكيف تُفوض السلطة، وتُراعي الغموض، وتُفسح المجال لممارسات سياسية متطورة. في العديد من الأنظمة، يصبح هذا

الصمت لحظات حاسمة يُشكل فيها القضاة أو المسؤولون التنفيذيون أو المشرعون مبادئ أساسية دون توجيه دستوري صريح. لذا، يُقدم البحث في الصمت الدستوري رؤية عميقة لمرونة الحكم الدستوري وهشاشته وطبيعته المتنازع عليها، كاشفًا كيف تُتفاوض السلطة في ظل النصوص القانونية الرسمية.

أشكالية البحث Research Problem:

على الرغم من تأثيرها العميق على التطور الدستوري، لا يزال الصمت الدستوري ظاهرةً غير مُؤطَّرة نظريًا بشكل كافٍ، وتُفسَّر تفسيرًا غير متسق، مما يُؤدي إلى حالة من عدم اليقين في توزيع سلطة الدولة وممارستها. غالبًا ما تواجه المحاكم والجهات الفاعلة السياسية ثغراتٍ في غياب التوجيه الدستوري، مما يُفضي إلى تفسيراتٍ مُتباينة قد تُعزز مرونة الديمقراطية أو تفتح المجال أمام تجاوزات السلطة التنفيذية واختلال التوازن المؤسسي. يُشكِّل غياب إطار تحليلي متماسك لفهم هذه الثغرات تحديًا خطيرًا، إذ يُهدد بالسماح للممارسات غير الرسمية، والسلطة التقديرية غير المُقيدة، والصفقات السياسية الظرفية بملء هذا الفراغ، مما قد يُقوِّض الاستقرار الدستوري وسيادة القانون. يسعى هذا البحث إلى دراسة كيفية بناء هذه الثغرات وتفسيرها واستغلالها، وما هي آثارها على النظام الدستوري.

منهج البحثResearch Plan: سوف نقوم بتقسيم البحث الى ثلاثة مباحث

المبحث الاول : الغوص في اعماق الدستور

المبحث الثاني : السمات الصامتة و البناء الدستوري

المبحث الثاث : المساحات الدستورية غير المحددة وسياسات المساومة

المبحث الاول

الغوص في اعماق الدستور

الغوص في أعماق الدستور يكشف أنه ليس مجرد نص قانوني جامد، بل بنية حية للمعنى السياسي، حيث تتفاعل الصمت والغموض والمبادئ لتشكيل السلطة والإمكانيات. فخلف أحكامه الصريحة تكمن التزامات معيارية، وتسويات تاريخية، وآفاق تفسيرية تُشكل الحكم بما يتجاوز القواعد الرسمية. إن الخوض في هذه الأعماق يكشف كيف يُحافظ على النظام الدستوري ليس فقط بما هو مكتوب، بل بممارسات التفسير والنقاش والحكم الجماعي التي من خلالها يُعيد المجتمع السياسي تعريف نفسه باستمرار.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2026 Volume :16 Issue : 2
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

المطلب الأول

النص، الصمت، وبنية المعنى الدستوري

على الرغم من أن وضع الدساتير أمر تمليها و تقتضيها الظروف السياسية ، الا أن الدساتير عمليات تكتنفها التطور، مما يعني أن الإغفال والصمت أمر متعمد، مسترشدًا بمبدأ "القيام فقط بما هو ضروري للغاية" و عند امعان النظر في الرقابة على دستورية القوانين يبرز سؤال حاسم: هل ينبغي للقضاة أن يقتصروا في تفسيرهم و تأويلهم للنصوص على ما إذا كانى تتماشى مع معايير الدستور المكتوب، أم ينبغي عليهم توسيع نطاق استكشافهم إلى ما هو أبعد من النص الدستوري ليعكس مبادئ الحرية والعدالة؟ وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة عندما نتعامل مع تفسير ما أسماه القاضي جاكسون "الصمت العظيم" للدستور. ويكمن التحدي في فك رموز هذا الصمت الدستوري.[١]

اذن يمثل "الصمت العظيم" فجوات أو ثغرات في الدستور تحتاج إلى تفسير. والتحدي هنا هو كيفية معالجة هذه الفجوات. فهل ينبغي للقضاة أن يستنتجوا المبادئ الدستورية التي تتوافق مع القيم المعاصرة أو احتياجات المجتمع، أم ينبغي لهم أن يلتزموا بالنص بشكل صارم، حتى عندما يترك هذا الامر أسئلة دون إجابة؟

هذا النقاش له آثار كبيرة على عملية صنع القرار القضائي. إن النهج النصي الصارم قد يحد من السلطة التقديرية القضائية ويركز على أحكام الدستور الصريحة، في حين أن النهج القائم على المبادئ قد يسمح بتفسيرات أكثر مرونة تتكيف مع المعايير المتطورة للعدالة والحرية. باختصار، يستكشف النص التوتر بين التفسير الصارم للنص الدستوري ونهج أكثر توسعًا يتضمن مبادئ أوسع للعدالة والحرية. ويسلط الضوء على التعقيدات التي ينطوي عليها تفسير الصمت الدستوري وتأثير الاستراتيجيات التفسيرية المختلفة على النتائج القانونية.

هل هناك صوت في الصمت أيضا؟ إن أهمية الدستور لا تكمن في كلماته فحسب، بل الأهم من ذلك ما يعنيه. في بعض الأحيان حتى الصمت يكون بليغا. ما يتم ذكره ضمناً يكون أيضًا في بعض الأحيان بليغًا مثل ما يتم ذكره صراحةً. فعندما يقترن الكلام بالصمت، تسمع رسالة عابرة – تلك هي لحن الدستور.[٢]

اذاً الصمت يمكن أن يكون له شكله الخاص من التعبير أو الأهمية. وهذا يعني أنه حتى عندما لا يتناول الدستور صراحةً قضايا معينة، فإن غياب اللغة الصريحة لا يزال قادرًا على نقل المعنى. و أن الجوهر الحقيقي للدستور لا ينبع فقط من كلماته المكتوبة. بل إنه يسلط الضوء بدلاً من ذلك على أن معنى الدستور يمكن العثور عليه في الفجوات أو الغموض أو

العناصر غير المذكورة. وهذا يعكس فهمًا مفاده أن الدساتير يمكن أن تتواصل من خلال ما هو مذكور وما هو محذوف عمدًا أو بغير قصد. و بالتالي إن فكرة أن الصمت يمكن أن يكون "بليغًا" تعني أن ما لم يُكتب يمكن أن يكون قويًا وذا معنى مثل ما هو مذكور صراحةً. ويدرك هذا المنظور أن تفسير الدستور ينطوي على فهم ومعالجة آثار الجوانب المكتوبة وغير المكتوبة.

و يمكن القول أنه من خلال الجمع بين عنصري الكلام (النص الصريح) والصمت (المعاني الضمنية)، فأن الدستور ينقل "رسالة عابرة" أو معنى أعمق وأكثر تعقيدًا. يخلق هذا التفاعل "لحنًا" للتفسير الدستوري، حيث تظهر الأهمية الكاملة من كل من الأحكام الصريحة والمساحات التفسيرية. إن استعارة "اللحن" توحي بأن معنى الدستور ليس ثابتًا أو مفردًا، بل هو ديناميكي ومتعدد الأوجه. وكما أن اللحن يتضمن النوتات والصمت لخلق تجربة موسيقية كاملة، فإن الدستور يتضمن النص المكتوب والفجوات التفسيرية لنقل معناه الكامل. و باختصار، أن أهمية الدستور تشمل أحكامه الصريحة والمعاني الضمنية الموجودة في صمته. وهو يدعو إلى نهج تفسيري يقدر تعقيد وعمق المعنى الدستوري، ويجمع بين ما هو مذكور وما هو غير مذكور لفهم "لحن" الوثيقة بشكل كامل.

يمكن القول بدايةً أن لغة النص ليست بالضرورة عاملاً متحكماً، أو عنصرًا محدداً[٣] و إن الدستور المرئي يطفو في محيط عميق شاسع وبشكل أساسي وغير مرئي في لُجَّة من الأفكار والخبرات. ولا يمكن العثور على معنى الدستور إلا في أعماقه.[٤] اذاً لا نتمكن من سبر اغوار اسرار هذا المحيط الا عندما نغوص في اعماقه.

و بالتالي إن أحكام الدستور ليست مجرد كلمات مملة هامدة جامدة ومخفية كما في بعض المخطوطات المحنطة؛ بل هي ألسنة ديناميكية حية تهدف إلى تنظيم ومنح الحياة لأمة عظيمة – ألسنة لها القدرة على تشكيل المستقبل وتوجيه الحاضر. عليه يجب أن يُترك الدستور مرنًا بما يكفي ليلبي من وقت لآخر الظروف و المتطلبات المستجدة والأولويات المتغيرة للعالم المتغير.[٥]

المطلب الثاني

من النص الثابت إلى الحياة الدستورية الديناميكية

يوصف الدستور بأنه "حي" و"ديناميكي"، على النقيض من فكرة أنه "ممل، بلا حياة، ومخفي" مثل مخطوطة قديمة. تسلط هذه الاستعارة الضوء على دور الدستور كإطار متطور يؤثر بشكل نشط على الأمة ويشكلها. و أن الدستور ليس مجرد مجموعة من القواعد الثابتة، بل هو أداة قوية "تنظم وتمنح الحياة" للأمة. وهذا يعني أن الدستور يلعب دورًا نشطاً و فعالاً في

تشكيل مستقبل الأمة وإدارة ظروفها الحالية. و هذا تأكيد قوي على ضرورة أن يكون الدستور مرنًا. إن "الظروف والمتطلبات والأولويات المتغيرة" في العالم تتطلب هذه المرونة. وهذا يعكس فهمًا بأن الوثيقة الجامدة قد لا تعالج التحديات الجديدة بشكل كافٍ أو تعكس القيم والاحتياجات الحالية. و إن فكرة أن الدستور قادر على "تشكيل المستقبل" وتوجيه الحاضر تشير إلى نهج استشرافي. كما تؤكد على أهمية الدستور في توجيه الأمة عبر المواقف المتطورة وضمان أهميته بمرور الوقت.

أن القانون الدستوري بأكمله يتخلله الصمت، و لكنه مثل أنواع الصمت الأخرى، فإن الصمت الدستوري ليس مجرد فراغات أو إغفالات متفرقة في تصميم لا تشوبه شائبة. فهي موجودة في كل مكان وتوجد في مجموعة لا حصر لها من النكهات والنغمات. بطريقة ما، الغموض وتنوع التفسيرات هو تعبير عن الصمت. كما أن هناك أسبابًا عديدة للتحدث، هناك أيضًا طرق عديدة لتفسير أهمية الصمت، و لالتقاط المعنى في اصوات الصمت.[٦]

وفي جوهر الأمر، فإن الصمت ليس مجرد مفهوم نظري، بل هو ظاهرة توفر فوائد عملية في تفسير الدستور وتطور الحياة السياسية الوطنية. لقد تم إدراج حالات الصمت في الأحكام الدستورية بشكل مقصود للسماح بالمرونة والقدرة على التكيف بدلاً من أن تكون نتاجًا للغموض اللغوي أو عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل.[٧]

في بعض الأحيان، يمكن أن يكون الصمت بليغاً حقاً [٨]ـ كما هو الحال عندما يقف المتهمون صامتين أمام معذبيهم في مسرحية آرثر ميللر "البوتقة"،[٩] فالصمت يمكن أن يكون شكلاً قوياً من أشكال التحدي والمقاومة. عندما يقف المتهمون بصمت أمام معذبيهم، فإن صمتهم يتحدث كثيرًا عن قوتهم الداخلية ورفضهم الامتثال أو التماس الرحمة. يمكن اعتبار هذا الفعل من المقاومة الهادئة شكلاً من أشكال النزاهة الشخصية والثبات الأخلاقي، وتحدي القوى القمعية من حولهم دون التلفظ بكلمة واحدة.

أو عندما يقوم المتظاهرون من أجل الحقوق المدنية بوقفة احتجاجية صامتة في مكتبة عامة معزولة، مما يؤدي الى تأنيب ضمير المجتمع بما حكمت به المحكمة العليا[١٠] و وصفهم بـ "حضورهم الصامت والمؤنب"[١١]. إن ذكر متظاهري الحقوق المدنية الذين أقاموا وقفة احتجاجية صامتة في مكتبة عامة يؤكد كيف يمكن أن يكون الصمت شكلاً من أشكال الاحتجاج ووسيلة للفت الانتباه إلى القضايا الاجتماعية. وفي هذه الحالة، يوصف صمتهم بـ«العتاب»، في إشارة إلى أن مجرد حضورهم، دون أي كلام منطوق، هو بيان قوي ضد الظلم. يمكن أن يسبب عدم الراحة ويثير التفكير في المجتمع، ويسلط الضوء على التناقض الصارخ بين سلوكهم السلمي

والظلم الذي يحتجون عليه. وأن الصمت يمكن أن يكون بمثابة شكل من أشكال النقد الأخلاقي. إن وجود المحتجين في صمت يعمل بمثابة توبيخ غير لفظي للمعايير أو السياسات المجتمعية التي يجدونها غير عادلة. يتماشى هذا التفسير مع فكرة أن الصمت يمكن أن يكون وسيلة متعمدة وفعالة لنقل المعارضة وتشجيع التأمل. أن الصمت يمكن أن يكون شكلاً متعمدًا ومؤثرًا من أشكال التواصل. وسواء كان ذلك من خلال التحدي الشخصي في سياق درامي أو كاحتجاج استراتيجي في العالم الحقيقي، يمكن أن يكون الصمت بمثابة أداة قوية للتعبير عن المقاومة وتحدي الظلم واستنباط الاستجابات العاطفية والفكرية من الآخرين.

غالبًا ما يُشار إلى أفعال التعبير عن الذات بالصوت. ويُستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع للإشارة إلى مجموعة واسعة من أشكال التواصل البشري، بما في ذلك الفعل والكلام، والذي يُعرّف بأنه نطق يدل على شيء ما (وأبرزها، الحجج، والتعبيرات، والروايات). ويُزعم أحيانًا أن الناس يُظهرون آراءهم بالسير في الشارع في انسجام تام. حتى لو ساروا في صمت، كما في مسيرة الاحتجاج الصامت للزنوج عام ١٩١٧، فإنهم لا يزالون يُعتبرون متحدثين. ويرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن الفعل موضوع محتمل للترميز اللغوي، أو المعنى الدلالي، أو الخطاب السياسي، وليس مجرد احتوائه على أجزاء لفظية (مثل الشعارات أو الكلمات المكتوبة).[١٢]

اذن، إن ما هو لامرئي أو غير منظور، كما لاحظت "سوزان سونتاغ"، لا يعني بالضرورة غياب المحتوى المكتوب، بل يشير إلى شيء لا يمكن رؤيته بسهولة للمراقب العادي. تقترح سونتاغ أنه حتى النظر إلى شيء يبدو "فارغًا" يتضمن شكلاً من أشكال الرؤية، وهو فعل إدراك تشكله توقعات المرء. وترى أن الصمت هو في حد ذاته وسيلة للتعبير.[١٣]

عندما نختبر الصمت، يكون ذلك فقط فيما يتعلق بالأداء البشري المتعمد، وليس شيئًا يحدث من تلقاء نفسه. الطريقة الأكثر وضوحًا لارتباط الصمت بالأداء البشري هي عندما يكون هناك صراخ أو حديث أو موسيقى.[١٤]

فمثلاً، هل على الدساتير ببساطة التزام الصمت ازاء مسألة الانفصال. قد رأى البعض أنه من الأفضل عدم طرح مسألة الانفصال في الدستور، لأن ذلك قد يؤدي إلى تعبئة سياسية حول هذه القضية. ويرى آخرون أنه لكي لا يكون هناك أي لبس في الموضوع، فمن الأفضل أن يكون هناك بيان صريح إما بجواز الانفصال أو بمنعه، تعتمد العديد من هذه الحجج على افتراضات حول العلاقة بين اللغة الدستورية والتعبئة السياسية، وقد تختلف هذه الافتراضات كثيرًا عبر سياقات مختلفة.[١٥]

وبطبيعة الحال، تظهر الحركات الانفصالية في بعض الأحيان حتى عندما يكون هناك صمت بشأن هذه المسألة. في الولايات المتحدة الأمريكية، أدى غياب بند واضح بشأن الانفصال في الولايات المتحدة إلى عقود من الاضطرابات السياسية والارتباك الدستوري، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى الحرب الأهلية الأمريكية في القرن التاسع عشر.[١٦]

والخيار التصميمي الرئيسي الذي تواجهه أغلب البلدان ما إذا كان يجب حظر الانفصال صراحةً أو أن تظل صامتة بشأن هذه المسألة. قد يعتمد النهج الأفضل على السياق التاريخي والجغرافي المحدد. وبالنسبة للبلدان التي ليس لديها تاريخ من النزاعات و الانقسامات الإقليمية، ليست هناك حاجة للإشارة إلى الانفصال على الإطلاق، والصمت هو الاختيار المناسب. وفي دول أخرى، قد يتم التأكيد على وحدة البلاد من خلال ذكر السلامة الجغرافية وربما التأكيد على التزامات الأفراد بالحفاظ عليها.[١٧] على سبيل المثال، يؤكد ماكهارج أن القوانين الرسمية في سياق الانفصال قد تزيد من التوتر وأنه قد يكون من الحكمة ترك النص صامتًا بشأن هذا الموضوع من أجل تعزيز النقاش الحيوي.[١٨] هل تعني التطورات الأخيرة – بما في ذلك الانفصالات والحركات الانفصالية، ومرجعية الانفصال، والاستفتاء الاسكتلندي – أن الدساتير يجب أن تتناول و تعالج الآن مسألة الانفصال، وتحدد، على سبيل المثال، الإجراءات التي يجب اتباعها لتسوية و حل مطالبات الاستقلال؟ لنفترض أن الرد هو لا: لا ينبغي السماح بالانفصال صراحةً ما لم تكن هناك ظروف استثنائية (بما في ذلك الضرورة السياسية الملحة)، و لا ينبغي النص صراحة على الانفصال. و في الوقت نفسه أن الانفصال لا ينبغي أن يستبعد صراحة. وبعبارة أخرى، يمكن القول أنه بشكل عام هناك مزايا في الصمت الدستوري بشأن هذه المسألة.[١٩]

مثلاً لقد رأينا كيف ان البرلمان الياباني اصدر تشريعاً يعتبر جزر الكوريل/الأراضي الشمالية جزءاً من اليابان، على الرغم من أنها خاضعة لسيطرة روسيا. وفي حالة قيام اليابان بتعديل دستورها لتقديم مثل هذا الادعاء، وهو أمر مستبعد إلى حد كبير، فإن هذا من شأنه أن يشكل تصعيداً كبيراً في النزاع الإقليمي.[٢٠]

المبحث الثاني

السمات الصامتة و البناء الدستوري

إنّ السمات الضمنية للدستور – تلك الإغفالات والغموض المتعمد المتأصل في نصه – ليست مجرد ثغرات في الصياغة القانونية، بل هي عناصر أساسية في البنية الدستورية نفسها. فبدلاً من أن تدلّ على ضعف، غالباً ما يعمل الصمت الدستوري كمساحة للمرونة السياسية، مما

يمكّن المؤسسات والجهات الفاعلة والمجتمعات التفسيرية من التفاوض على السلطة، والتكيف مع الظروف غير المتوقعة، والحفاظ على استمرارية الدستور في خضم التغيير. ويكشف فحص هذه السمات الضمنية كيف يتشكل النظام الدستوري بقدر ما يتشكل بما لم يُذكر صراحةً، مما يتحدى الافتراضات الشكلية ويدعو إلى بحث أعمق في العلاقة بين البنية والتفسير والحياة الدستورية.

المطلب الاول

القيود غير المكتوبة وهندسة السلطة المؤسسية

قضت المحكمة العليا في قضية كيسافاناندا بهاراتي ٥٣ بأن سلطة البرلمان في تعديل الدستور تشمل سلطة إضافة أو تعديل أو إلغاء مواد الدستور المختلفة، ولكنها استبعدت سلطة إلغاء الدستور أو تغييره، واستند هذا الرأي إلى مجموعة معينة من السمات "الصامتة" للدستور الهندي.[٢١]

ومن الأمثلة على ذلك حكم المحكمة العليا في قضية إنديرا نهرو غاندي ضد راج نارين، حيث رأت المحكمة أن الرقابة على دستورية القوانين والانتخابات الحرة والنزيهة هي سمات أساسية للدستور، وهي مستنتجة من صمت الدستور بدلاً النص عليها صراحة[٢٢]

ولأن نص الدستور صامت عن كيفية التعامل مع أغلب أشكال حالات الطوارئ أو الأزمات، فإن النظام القانوني الأمريكي قد مضى إلى حد كبير من خلال ما أطلق عليه عالم السياسة كيث ويتنجتون من جامعة برينستون "البناء الدستوري"[٢٣]. وينطوي البناء على عملية وضع لغة الدستور الغامضة وأفكاره المجردة موضع التنفيذ، فضلاً عن صمته، عن طريق السوابق القضائية وغير القضائية، والإجراءات التشريعية، والقواعد الإدارية، وإنشاء المؤسسات مع مجموعة خاصة بها من المبادئ التوجيهية.[٢٤] أن دستور الولايات المتحدة لا يقدم إرشادات محددة بشأن التعامل مع أغلب حالات الطوارئ أو الأزمات. وهذا يعني أن الدستور، على الرغم من كونه أساسيًا، يترك العديد من القضايا العملية دون حل. و يشكل مصطلح "البناء الدستوري" الذي ابتكره كيث ويتنجتون أهمية مركزية هنا. فهو يشير إلى العملية التي يتم من خلالها تفسير العناصر الغامضة أو المجردة من الدستور وتطبيقها عمليا. وبما أن الدستور لا يتناول كل السيناريوهات المحتملة صراحة، فإن هذه العملية تساعد في سد الفجوات. عليه يحدد النص عدة طرق يتم من خلالها تنفيذ البناء الدستوري. و تقوم المحاكم بتفسير الدستور وقراراتها تشكل سوابق توجه القضايا المستقبلية. و هناك مؤسسات أو جهات فاعلة أخرى، مثل الكونجرس أو السلطة التنفيذية، تعمل أيضًا على خلق سوابق. و قد تقوم الهيئات التنظيمية بوضع قواعد تؤثر على كيفية تنفيذ المبادئ الدستورية. اذاً ان البناء الدستوري العملية ضرورية لجعل أحكام

الدستور الواسعة والغامضة في بعض الأحيان وظيفية وذات صلة بالقضايا المعاصرة. وهي تسمح للنظام القانوني بالتكيف مع التحديات والظروف الجديدة التي لم يتوقعها واضعو الدستور. و كل هذا يسلط النص الضوء، و بشكل عام، على الطبيعة الديناميكية والمتطورة لتفسير الدستور وتطبيقه. ويؤكد على الحاجة إلى التفسير والتكيف المستمرين لمعالجة المواقف التي لا يغطيها الدستور صراحة. و هذه المسألة ذات صلة وطيدة باستمرارية الدستور، ان استمرارية الدساتير تعتمد على استمرارية تفسيرها، و هذا ما لا يتم الا عبر الصمت الدستوري، بل " يجب أن يخضع الدستور بالضرورة لإعادة تفسير مستمر."[٢٥] و الا تعرض البنيان الدستوري الى التجريف و التآكل تحت ضربات تحولات و تقلبات الظروف و الاحداث، و نظراً لأن طبائع الناس تتأثر لا محالة بالاهواء و المصالح و الأحكام المسبقة المختلفة، لذلك نجد أن تفسيراتهم و تأويلاتهم للنصوص تختلف بأختلاف المرحلة و الظروف.[٢٦]

تحدد كل من المحاكم والمنظرين القانونيين تمييزًا عامًا بين "التفسير" (اكتشاف المعنى) و"البناء" (تحديد الأثر القانوني). و"التفسير الدستوري" هو النشاط الذي يتعرف على المحتوى التواصلي (المعنى اللغوي) للنص الدستوري. و تُعرف عملية تحديد الأهمية القانونية للغة الدستورية ومحتوى العقيدة الدستورية باسم "البناء الدستوري".[٢٧]

المطلب الثاني

عدم التحديد والنظام الدستوري الحي

من البديهي ان الدساتير لا تحيط بكل القضايا و لا تنطوي على كل التفاصيل و لا تعالج كل المسائل مرة واحدة و الى الأبد. فمهما كانت درجة الدقة و التوخي في صياغة الدساتير، تبقى امور لا يمكن لواضعي الدساتير أن تتصدى لها، سواءاً عن قصد أو بسبب عدم الأمكانية لأسباب ليس أقلها القدرة البشرية المحدودة، مثلاً " بسبب صعوبة صياغة النصوص"[٢٨] و حتى اذا كانت هذه القدرة متاحة، اذا حتى اذا كان واضعي الدستور لديهم القدرة و الامكانية و المهارة لصياغة الاحكام و النصوص الدستورية باستحكام، و حتى اذا كانت لديهم القدرة الى استشراف مجرى التطورات و الأمور فقد يلجأون الى ابرام اتفاقات ضمنية من شأنها ترك بعض المسائل السياسية المثيرة للجدل على عواهنها، ما يمكن تسميته بالصمت الدستوري الضمني[٢٩] ففي هذه الحالة يتم تبني هذا النهج عن عمد و عن قصد كأستراتيجية متفق عليها لحل الخلافات و النزاعات، أي أن هذه العملية لا تنطوي فقط على السماح و غظ النظر عن وجود هذه الصمت، بل تكريسها و تثبيتها في الدستور[٣٠] و بالتالي ظهور الفجوات أو الثغرات امر لا مفر منه، و هذا بدوره يؤدي الى بروز ما يمكن تسميته بالصمت الدستوري. و لكن

السؤال هو إلى أي مدى تشكل هذه الثغرات عائقاً و حجر عثرة؟ أو هل أن هذه الفجوات تعيق أو تساعد على تنفيذ الدستور و على تطورها؟ و هل بأمكان الدساتير أن تتطور و تحيط بالمستجدات و المتغييرات دون هذه الفراغات و الفجوات؟ بمعنى هل هذه الصمت الدستوري ضروري لاستدامة و استقرار الدساتير؟[٣١] اي هذه الفراغات تفتح الطريق امام الدساتير لكي تواكب الظروف المتغيرة و المستجدة و ان محاولات سد هذه الفراغات و الفجوات امر لا يمكن الأستغناء عنه لاستدامة و استكمال المشروع الدستوري[٣٢] فما ورد صراحة في النص و ما يفهم ضمناً لا ينفصمان، و ما تم ذكره و ما لم يذكر لا ينفصلان، بل أن النص الصريح و الواضح شديد الأرتباط بالفهم الضمني، و فهم ما تم ذكرد مرتبط و متلازم بما لم يذكر[٣٣]

تشير حالات التعليق إلى تلك الثغرات الدستورية التي تشكل فراغات الدستورية و تظل كذلك، لكن لأغراض إيجابية وبناءة.[٣٤]

قد يكون للدستور صمت متعمد، أو سهو، أو فقرات صامتة نمت عبر الزمن بسبب الظروف أو التغيير. من الممكن أن يكون واضعو الدستور قد قرروا تسويته أو تركوه خارج الدستور لأنهم لم يعتقدوا أنه بحاجة إلى ذكره بوضوح.[٣٥]

يمثل الصمت أوجه القصور في النص المكتوب ولكنه يشير أيضًا إلى البعد المعياري الذي يفترض أو من المفترض أن تلتقطها النصوص. وبعبارة أخرى، فهي تشير إلى الأشياء التي عجزت الكلمات عن التعبير عنها. ومن أجل قياس أهمية الصمت الدستوري، يجب علينا تفسيره بالرجوع إلى سياقه المعياري.[٣٦]

النصوص تشكل الدساتير. بالإضافة إلى ذلك، عادة ما تثير النصوص معاني صريحة وضمنية. ومع ذلك، فإن الكتابات لها أيضًا مساحات صمت، وهي مساحات تُترك فيها الأفكار دون أن تُقال. داخل اللغة، يمكن للصمت أن ينقل نفس القدر من المعلومات مثل الكلمات المنطوقة. غير قادر على التعبير أو له أهمية ولكنه رائع جدًا بحيث لا يمكن وضعه في الكلمات. ومن المغري الابتعاد عن التخمين بشأن هذه الظاهرة المراوغة. سيكون ذلك خطأً.[٣٧] يمكن لبعض الناس أن يصفوا حالات الصمت بأنها "تحتوي على الكثير من الوجوه"[٣٨] بسبب أغراضها المختلفة. ومع ذلك، فإن الصمت لا يعني دائمًا الغموض. وبدلا من ذلك، قد يكون لمعنى الصمت دلالة معينة تبعا للظروف. كما هو الحال مع النصوص، قد يكون لحالات الصمت رسالة واضحة أو قد تُترك للتفسير.[٣٩]

و يمكن رؤية الأدلة المبكرة على هذه العملية في النزاعات التي اندلعت في بروسيا في ستينيات القرن التاسع عشر بين التاج والبرلمان حول المسؤولية النهائية عن وضع الميزانية. ظل

الدستور صامتًا بشأن هذه المسألة، وأكد بسمارك أن النزاع لا يمكن أن تفصل فيه المحاكم بشكل مشروع لأن ذلك من شأنه أن يمنحها سلطة اتخاذ القرار بشأن المسائل السياسية. [٤٠]

هناك أسباب وجيهة للغاية تدفع واضعي الدستور إلى اعتماد "الصمت" كوسيلة للصياغة، منها: التكلفة العالية لضمان موافقة جميع الدوائر الانتخابية ذات الصلة، والقيود الزمنية في صياغة الدستور، والقيود على المعلومات المتاحة لواضعي الدستور، وعدم اليقين بشأن كيفية صياغة الدستور. [٤١]

المبحث الثالث

المساحات الدستورية غير المحددة وسياسات المساومة

تُشكّل المساحات الدستورية غير المحددة – وهي المناطق التي يمتنع فيها النص الدستوري عن التوزيع النهائي للسلطة أو الإغلاق المعياري – مواقعَ بالغة الأهمية لسياسات التوافق ضمن الأنظمة الدستورية. وبدلاً من أن تعكس هذه المساحات غير المحددة قصورًا عقائديًا، فإنها غالبًا ما تُجسّد استراتيجيات مُتعمّدة للتوافق الدستوري، مما يسمح للمجتمعات المنقسمة سياسيًا بتأجيل الصراع، وتمكين المفاوضات، والحفاظ على توافق هشّ بمرور الوقت. ومن خلال وضع التوافق ليس فقط كضرورة سياسية، بل كنتيجة هيكلية لعدم التحديد الدستوري.

المطلب الثاني

سلطة التفاوض في المناطق الرمادية الدستورية

ان الصمت الدستوري يخلق فرصاً لأجراء المفاوضات و المساومات السياسية، بمعنى انه اذا كان يراد للدستور أن ينطوي على ادق التفاصيل المتعلقة بالعملية السياسية، فان هذا يخلق دواعي و دوافع لدى واضعي الدستور الاكثر تأثيراً للمحاولة لصياغة الاحكام الدستورية لضمان مواقعها المهيمنة. و سيكون لهذا الأمر عواقب سياسية غير مرغوب فيها تتمثل في تفاقم و تصعيد الصراع السياسي لأنه يخلق حافزًا للفصائل السياسية المتنافسة لاستخدام الدستور لإدراج و تكريس تفضيلاتها السياسية في النص الدستوري، أو حتى استخدامه لإستبعاد خصومهم بالكامل عن المجال السياسي برمته. [٤٢] فالدستور المفصل يخلق منصة للمساومة السياسية. وعندما يحدد الدستور تفاصيل معقدة للعملية السياسية، فإنه يوفر فرصًا لمختلف الجهات السياسية للتفاوض وإبرام الصفقات لتأمين مصالحها. و قد يحاول أولئك الذين يتمتعون بنفوذ كبير في عملية وضع الدستور تضمين تفضيلاتهم ومواقفهم في النص الدستوري. وذلك لأن الدستور كلما كان أكثر تفصيلاً، كلما كان من الممكن التلاعب به لصالح مجموعات معينة. و أن مثل هذه الأحكام التفصيلية قد تؤدي إلى تفاقم الصراع السياسي. ويحدث هذا لأن

الفصائل السياسية قد تنظر إلى الدستور كأداة لترسيخ تفضيلاتها الخاصة وتهميش أو استبعاد معارضيها. وبدلاً من تعزيز الاستقرار، قد يؤدي الدستور التفصيلي إلى زيادة التوترات والنزاعات بين الجماعات السياسية المتنافسة. و أن هناك مخاوف من أن الأحكام الدستورية التفصيلية قد تستخدم بشكل استراتيجي لاستبعاد الخصوم السياسيين من العملية السياسية. فمن خلال تضمين تفضيلاتهم الخاصة في الدستور، قد تجعل الفصائل المهيمنة من الصعب على المنافسين المشاركة بفعالية في المجال السياسي، و باختصار، يسلط هذا الامر على فخ محتمل للأحكام الدستورية المبالغ في تفصيلها: يمكن أن تصبح مصدرا للصراع السياسي والتلاعب، حيث يستخدم الفاعلون الأقوياء الدستور لتأمين هيمنتهم وإلحاق الضرر بخصومهم. فمثلاً، اعتراف المحكمة الدستورية العليا في مصر بشرعية الصمت الدستوري بدوره يجب أن ينعكس في نهجها لفهم النص الدستوري: في حين أن الصمت الدستوري لن يعوقها عن مراقبة الانتهاكات الواضحة للنص الدستوري والمبادئ، فإن الاعتراف بالصمت الدستوري من شأنه أن يقود المحكمة إلى تبني موقف محترم تجاه العملية السياسية، ودفعها إلى النظر إلى فروع الحكومة الأخرى على أنها تلعب دورًا لا يقل أهمية في تفعيل القواعد الدستورية من خلال أنشطتها المستقلة في مجال وضع القوانين. ومن باب أولى، قد يؤدي الاعتراف المعياري بالصمت الدستوري إلى أن تراعي المحكمة بشكل خاص السياسة الديمقراطية خلال فترة التحول الدستوري.[٤٣]

المطلب الثاني

المساحات غير المحددة كعوائق أمام الاستبداد الدستوري

و يمكن القول ايضاً بأن اعتناق الصمت الدستوري هو إحدى الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها لمواجهة الاستبداد الدستوري. بدلاً من فهم الدستور على أنه سلسلة من الأوامر الاستباقية الصادرة من المشرع الدستوري إلى المشرعين الأدنى منه، يفضل أن يُفهم على أنه مظهر من مظاهر مجموعة من المُثُل و الافكار السياسية السائدة و المشتركة التي تربط المواطنين والمسؤولين الحكوميين.[٤٤]

أي أن لهذه المساحات وظيفة دستورية حاسمة في الحد من تركز السلطة: فمن خلال مقاومة التقنين الشامل، تُوزّع السلطة على المؤسسات والممارسات، وبالتالي تُخفف من خطر الاستبداد الدستوري. وهكذا، يكشف فحص هذه المساحات غير المحددة عن مفارقة في صميم الدستورية، حيث يصبح عدم اليقين آلية للاستقرار وضمانة ضد الانغلاق الاستبدادي.

ففكرة "اعتناق الصمت الدستوري" تقترح خيارًا متعمدًا لعدم تفسير المبادئ الدستورية أو تطبيقها بشكل فعال في سيناريوهات معينة. يمكن أن يكون هذا وسيلة لتجنب فرض تفسيرات

صارمة قد تؤدي إلى إساءة الاستخدام أو عواقب غير مقصودة. و من خلال السماح بقدر معين من الغموض أو عدم التطبيق، تهدف هذه الاستراتيجية إلى معالجة أو التخفيف من الاستبداد الدستوري، وهو إساءة استخدام السلطة الدستورية لتقويض المبادئ الديمقراطية. و عادة ما يُنظر إلى الدساتير، حسب النظرة التقليدية، باعتبارها وثائق صريحة تحتوي على أوامر أو توجيهات من سلطة أعلى (المشرع الدستوري) إلى هيئات تشريعية أو مسؤولين أدنى. وتؤكد هذه النظرة على هيكل هرمي حيث يكون الدستور مصدرًا للقانون من أعلى إلى أسفل. و لكن بدلاً من النظر إلى الدستور باعتباره مجموعة من الأوامر الاستباقية، يمكن النظر إليه باعتباره انعكاسًا للمثل السياسية السائدة والقيم المشتركة داخل المجتمع. ويعامل هذا المنظور الدستور باعتباره تجسيدًا حيًا للمعتقدات الجماعية التي توجه السلوك وليس مجموعة جامدة من الأوامر. و إن النظر إلى الدستور باعتباره تجسيدًا للمثل العليا المشتركة يسمح بقدر أعظم من المرونة في تطبيقه. وهو يعترف بأن القيم السياسية والاجتماعية تتطور بمرور الوقت وأن الدستور يجب أن يتكيف مع هذه التغييرات. هذا المنظور يعني دوراً أكثر تعاوناً وتفاعلاً لكل من المواطنين والمسؤولين الحكوميين. فبدلاً من مجرد الالتزام بالأوامر المقررة، يتعامل المواطنون والمسؤولون الحكوميون مع الدستور باعتباره إطاراً يعكس قيم المجتمع وتطلعاته ويتكيف معها. اذاً، الإطار المفاهيمي يتحدى النص النظرة التقليدية للسلطة الدستورية ويقترح فهمًا أكثر ديناميكية. ويمكن اعتبار ذلك بمثابة نقد للتفسيرات الصارمة للغاية للقانون الدستوري، والدعوة إلى نهج أكثر دقة وقابلية للتكيف. إن تبني الصمت الدستوري وتبني وجهة النظر البديلة قد يؤدي إلى حوكمة أكثر استجابة وديمقراطية. ويقترح هذا التحول نحو تفسير الدستور في سياق القيم المعاصرة والحقائق الاجتماعية بدلاً من الالتزام الصارم بالوصايا التاريخية أو النصية. و في حين يوفر هذا النهج المرونة، فإنه يحمل أيضًا خطر الغموض وإساءة الاستخدام المحتملة إذا لم تتم إدارته بعناية. ويتمثل التحدي في تحقيق التوازن بين المرونة والمبادئ الواضحة لمنع التفسيرات التعسفية التي قد تقوض سيادة القانون. وفي الختام، يقترح هذا الامر إعادة تفسير الدستور بحيث يركز بشكل أكبر على الأهداف السياسية المشتركة والمرونة بدلاً من التفسير الصارم القائم على الأوامر. ومن خلال السماح بتفسيرات أكثر مرونة و اكثر مراعاة للظروف، يسعى هذا النهج إلى مكافحة الاستبداد الدستوري؛ ومع ذلك، يجب أن يكون متوازنًا مع الحماية لمنع إساءة الاستخدام.

النتائج Conclusion :

تسلط هذه الدراسة الضوء على أهمية "الصمت الدستوري" فيما يتصل بالتفسير القضائي، والعمل التشريعي، وحماية الحقوق الفردية. فالدستور الذي يفتقر إلى أحكام واضحة

كثيراً ما يفرض صعوبات على الاستدلال القانوني، مما يؤدي إلى ظهور مجموعة متنوعة من التفسيرات التي قد تعرض استقرار القانون وتماسكه للخطر. وقد أظهر تحليل هذه الدراسة لدراسات الحالة والأطر النظرية كيف تتكيف الثقافات مع الغموض القانوني من خلال إظهار كيف قد يعكس الصمت الدستوري قيم المجتمع ويؤثر عليها. وتؤكد الدراسة أيضاً على أهمية أن يتعرف المشرعون على هذه الفجوات ويسدونها حتى لا يتم تجاهل حقوق الأفراد عن غير قصد. ومن خلال تعزيز المساءلة والفهم الأكثر تعقيداً للعلاقات بين مختلف أجزاء الحكومة، يمكن أن يؤدي النهج الاستباقي في تفسير الدستور إلى تحسين الإدارة الديمقراطية. وفي النهاية، تعمل هذه الدراسة على تعزيز المناقشة والبحث المستمرين حول الصمت الدستوري، وتسليط الضوء على الحاجة إلى فهم شامل لهذه الظاهرة في الدفاع عن الحريات الفردية وتعزيز الديمقراطية الدستورية القوية. ولابد أن تتغير تفسيراتنا وتطبيقاتنا للقانون الدستوري مع المجتمعات من أجل الحفاظ على إمكانية الوصول إلى العدالة وأهميتها في بيئة متغيرة باستمرار.

الهوامش

[1] Aman Mishra &Kamlesh Singh, Constitutional Silence: A Complete Analysis of The Living Tree, Volume – 13, Issue - 12 | December – 2023, P.2

[2] V. Sudhish Pai, Construing the Sounds of the Constitution's Speech: Meanings beyond Text, CMR University Journal for Contemporary Legal Affairs, Vol. 2 | Issue 1 | August, 2020, p.9

[3] Ibid, p.١١

[4] Ibid, p.١٢

[5] The State of West Bengal v. Anwar Ali Sarkar, AIR 1952 SC 75. متوفر على الرابط https://indiankanoon.org/doc/1270239/ تأريخ الزيارة ١-٦-٢٠٢٥

[6] Laurence H Tribe, The Invisible Constitution (2008), p.27

[7] Aman Mishra&Kamlesh Singh, Constitutional Silence: A Complete Analysis of The Living Tree, Volume - 13 | Issue - 12 | December – 2023, P.2

[8] Tribe, Lawrence H. (1982) "Toward a Syntax of the Unsaid: Construing the Sounds of Congressional and Constitutional Silence," Indiana Law Journal: Vol. 57 : Is. 4 , Article 1, p.516

[9] Arthur Miller, The Crucible, Dramatist's Play Service, 1982.

[10] Ibid, at8, p.516

[11] Brown v. Louisiana, 383 U.S. 131, 142 (1966) متوفر على الرابط https://supreme.justia.com/cases/federal/us/383/131/ تأريخ الزيارة ٥-٦-٢٠٢٥

[12] Mónica Brito Vieira, Representing Silence in Politics, American Political Science Review (2020) 114, 4, 976–988, p.977

[13] Susan Sontage, Styles of Radcial Will. Picador. 2002, p.10

[14] Bernard P. Dauenhauver, Silence: The Phenomenon and Its Ontological Significance, Indiana University Press, 1980, P.3

[15] Tom Ginsburg, Secession, Institutional for democracy and electoral assistance, constitution brief, August 2018, P.4

[16] Bernard P. Dauenhauver, Silence: The Phenomenon and Its Ontological Significance, Indiana University Press, 1980, P.4
[17] Ibid, P.٦
[18] Aman Mishra&Kamlesh Singh, Constitutional Silence: A Complete Analysis of The Living TREE, Volume - 13 | Issue - 12 | December – 2023, P.2
[19] Vicki C. Jackson, Secession, Transnational Precedents, and Constitutional Silences, p.353, Nullification and Secession in Modern Constitutional Thought, Sanford Levinson editor. University Press of Kansas, 2016.
[20] Oran Doyle, The silent constitution of territory, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, Pages 887–903, P.٩٠١
[21] Kesavananda Bharati v. State of Kerala, (1973) 4 SCC 225, متوفر على الرابط https://indiankanoon.org/doc/257876/ تأريخ الزيارة ٧-٦-٢٠٢٥
[22] Aman Mishra&Kamlesh Singh, Constitutional Silence: A Complete Analysis of The Living Tree, Volume - 13 | Issue - 12 | December – 2023, P.2
[23] Keith E. Whittington, Constitutional Construction: Divided Powers and Constitutional Meaning 1–15 (1999)
[24] Levinson, Sanford and Balkin, Jack M., "Constitutional Dictatorship: Its Dangers and Its Design" (2010). Minnesota Law Review. 514, p.1812
[25] Martin Loughlin, The silences of constitutions, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, Pages 922–935, P.٩٢٧
[26] Hans-Georg Gadamer, Truth and Method xxxii (J. Weinsheimer & D. G. Marshall trans., Continuum, London, New York, 2006, p. xxix
[27] Lawrence B. Solum, Originalism and Constitutional Construction, Fordham Law Review, 2013, V.82, PP.455-457
[28]Richard Albert& David Kenny, The challenges of constitutional silence: Doctrine, theory, and applications, i*nternational Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, 880–886, P.٨٨١
[29] Martin Loughlin, The silences of constitutions, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, Pages 922–935, P.٩٢٦
[30] Michael Foley, The Silence of Constitutions: Gaps, "Abeyances" and Political Temperament in the Maintenance of
Government (1989). P.10
[31] Richard Albert& David Kenny, The challenges of constitutional silence: Doctrine, theory, and applications, i*nternational Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, 880–886, P.٨٨٣-84
[32] Martin Loughlin, The silences of constitutions, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, Pages 922–935,, P.923
[33] Ibid, P.٩٢٧
[34] Michael Foley, The Silence of Constitutions. Gaps, « Abeyances » and Political Temperament in the Maintenance of Government, Toronto, Routledge, 1989, p. xi.
[35] Aman Mishra&Kamlesh Singh, Constitutional Silence: A Complete Analysis of The Living Tree, Volume - 13 | Issue - 12 | December – 2023, P.2
[36] Constance Youngwon Lee, Constitutional Silences and Institutional Integrity, p.12٦, in Judicial Independence in Australia: Contemporary Challenges, Future Directions Federation Press; 1st edition (July 5, 2016), Rebecca Ananian-Welsh (editor)
[37] Ibid, p.125

[38]Adam Jaworski, The Power of Silence: Social and Pragmatic Perspectives (Sage Publications, 1993), p.24

[39] Constance Youngwon Lee, Constitutional Silences and Institutional Integrity, p.125, in Judicial Independence in Australia: Contemporary Challenges, Future Directions Federation Press; 1st edition (July 5, 2016), Rebecca Ananian-Welsh (editor)

[40] Otto Pflanze, Juridical and Political Responsibility in Nineteenth-Century Germany, in The Responsibility of Power: Historical Essays in Honor of Hajo Holborn 162, esp. 179–180 (Leonard Krieger & Fritz Stern eds., 1968).

[41] Rosalind Dixon & Tom Ginsburg, Deciding Not to Decide: Deferral in Constitutional Design," *International Journal of Constitutional Law*, Volume 9, Issue 3-4, October 2011, Pages 636–672. P.637

[42] Mohammad H. Fadel, The sounds of silence: The Supreme Constitutional Court of Egypt, constitutional crisis, and constitutional silenceI, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, Pages 936–951, P.٩٤٠

[43] Ibid, P.938

44 Ibid, P.٩٥١

المصادر:

1-Adam Jaworski, The Power of Silence: Social and Pragmatic Perspectives (Sage Publications, 1993)

2-Aman Mishra&Kamlesh Singh, Constitutional Silence: A Complete Analysis of The Living Tree, Volume - 13 Issue - 12 | December – 2023,

3-Arthur Miller, The Crucible, Dramatist's Play Service

4-Bernard P. Dauenhauver, Silence: The Phenomenon and Its Ontological Significance, Indiana University Press, 1980

5-Brown v. Louisiana, 383 U.S. 131, 142 (1966) متوفر على الرابط https://supreme.justia.com/cases/federal/us/383/131/ تأريخ الزيارة ٥-٦-٢٠٢٥

6-Constance Youngwon Lee, Constitutional Silences and Institutional Integrity, in Judicial Independence in Australia: Contemporary Challenges, Future Directions Federation Press; 1st edition (July 5, 2016), Rebecca Ananian-Welsh (editor)

7-Hans-Georg Gadamer, Truth and Method xxxii (J. Weinsheimer & D. G. Marshall trans., Continuum, London, New York, 2006,

8-Keith E. Whittington, Constitutional Construction: Divided Powers and Constitutional Meaning, (1999)

9-Kesavananda Bharati v. State of Kerala, (1973) 4 SCC 225, متوفر على الرابط https://indiankanoon.org/doc/257876/ تأريخ الزيارة ٧-٦-٢٠٢٥

10-Laurence H Tribe, The Invisible Constitution (2008)

11-Lawrence B. Solum, Originalism and Constitutional Construction, 82 Fordham L. Rev. 453 (2013).

12-Levinson, Sanford and Balkin, Jack M., "Constitutional Dictatorship: Its Dangers and Its Design" (2010). Minnesota Law Review. 514.

13-Martin Loughlin, The silences of constitutions, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, Pages 922–935

14-Michael Foley, The Silence of Constitutions: Gaps, "Abeyances" and Political Temperament in the Maintenance of Government 10 (1989).

15-Mohammad H. Fadel, The sounds of silence: The Supreme Constitutional Court of Egypt, constitutional crisis, and constitutional silence, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018936–951
16-Mónica Brito Vieira, Representing Silence in Politics, American Political Science Review (2020) 114, 4, 976–988
17-Oran Doyle, The silent constitution of territory, *International Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018
18-Otto Pflanze, Juridical and Political Responsibility in Nineteenth-Century Germany, in The Responsibility of Power: Historical Essays in Honor of Hajo Holborn 162, esp. 179–180 (Leonard Krieger & Fritz Stern eds., 1968).
19-Richard Albert& David Kenny, The challenges of constitutional silence: Doctrine, theory, and applications, i*nternational Journal of Constitutional Law*, Volume 16, Issue 3, July 2018, Pages 880–886,
20-Rosalind Dixon & Tom Ginsburg, Deciding Not to Decide: Deferral in Constitutional Design," *International Journal of Constitutional Law*, Volume 9, Issue 3-4, October 2011, Pages 636–672
21-Susan Sontage, Styles of Radcial Will. Picador. 2002
The State of West Bengal v. Anwar Ali Sarkar, AIR 1952 SC 75. متوفر على الرابط https://indiankanoon.org/doc/1270239/ تأريخ الزيارة ١-٦-٢٠٢٥
22-Tom Ginsburg, Secession, Institutional for democracy and electoral assistance, constitution brief, August 2018
23- Tribe, Lawrence H. (1982) "Toward a Syntax of the Unsaid: Construing the Sounds of Congressional and Constitutional Silence," Indiana Law Journal: Vol. 57: Is. 4, Article 1
23-V. Sudhish Pai, Construing the Sounds of the Constitution's Speech: Meanings beyond Text, CMR University Journal for Contemporary Legal Affairs, Vol. 2 | Issue 1 | August, 2020
24-Vicki C. Jackson, Secession, Transnational Precedents, and Constitutional Silences, in Nullification and Secession in Modern Constitutional Thought, Sanford Levinson editor. University Press of Kansas, 2016.